

في مسألة تحقيق استقصائي بقضية وفاة
السيد محمد سليم

بيان عام للمفتش، سير جورج نيومن
7 آب 2015

هذا هو البيان الافتتاحي الأول، المقدم بتاريخ 7 آب 2015، في التحقيق الاستقصائي الذي أجريه بوفاة السيد محمد عبد الرضا سليم. يوم 28 أيار 2015 صادق وزير الدولة لشؤون الدفاع على تعييني لإجراء تحقيق استقصائي بوفاة السيد محمد عبد الرضا سليم. وبموجب كتاب صادر في نفس التاريخ، تم إشعار شركة المحاماة ببلك انترست لويرز المحدودة ('بيل') بتعييني من قبل وزارة الدفاع ('إم أو دي').

هذه التحقيقات الاستقصائية يجب المضي بها بأسرع ما يمكن. ويشغل بالي كثيراً أن عملاً أكثر يجب القيام به وصولاً إلى هذه الغاية. الفقرة 1.11 من الأمر القضائي لمحكمة الفرقة في مسألة ر (علي زكي موسى وآخرين) ضد وزير الدولة لشؤون الدفاع رقم 291 EWHC 2 (إداري) تقول الفقرة "في حال إجراء تحقيق استقصائي تقوم به آيهاث IHAT، يصبح من اللازم تقديم كامل المواد المتعلقة بالتحقيق للمفتش خلال سبعة أيام من تاريخ تعيينه أو تعيينها".

بمقدوري تأكيد أن آيهاث زودتني بالمعلومات المتحصلة من تحقيقاتها ضمن المدة المحددة. يبدو لي أن ليس هناك من سبب وجيه يحول دون أن تقوم أي شركة محاماة مسجلة بتزويد المفتش بجميع المعلومات التي بحوزتها والمتعلقة بضحية أو بعائلة وذلك في غضون سبعة أيام، إذا لم تكن تلك المعلومات قد قدمت لآيهاث بعد. وليس هناك ما يمنع من أن يتم ذلك دون أي طلب من المفتش لكشف المواد له أو لها. هذه الطريقة تشكل استنتاجاً لروح الفقرة 1.11 من الأمر القضائي المذكور ولشروطها الواضحة والتي مفادها أن هذه التحقيقات الاستقصائية يجب أن تتم في أسرع وقت ممكن.

فضلاً عن ذلك، تقول الفقرة 1.4 من الأمر ذاته "ما أن يصبح واضحاً أنه لن يكون هناك دعوى مقامة في قضية يقر وزير الدولة بوجود التزام بإجراء تحقيق بموجب المادة 2 فيها، فعند ذلك ستدعو الحاجة لأن يكون هناك تحقيق في أسرع وقت ممكن". لتوضيح أن إقامة دعوى أمر غير محتمل، فإن من المهم أن يقدم المحامون كشفاً كاملاً للوثائق والمعلومات التي بحوزتهم لفريق آيهاث، بما في ذلك إفادات الشهود. أود توضيح أن المفتش الذي يتم تعيينه بموجب هذه الأحكام يتوقع من كل من لديه معلومات

بحوزته أو يتحكم بها متعلقة بالظروف المحيطة بحادثة وفاة تحولت إلى موضوع لتحقيق استقصائي يتوقع منهم التعاون ضمن شروط وروح الأمر القضائي وأن يسعون للاستجابة لما أحاول الآن أن أضع أساساً له كشكل إجرائي. مرحلة تقديم الوثائق يجب أن تكون فورية، مثلاً عن طريق الاستجابة لأنموذج متبع على شكل رسالة، والذي حسب علمي يرسله فريق آيهاث إلى المحامين المسجلين فيما يتصل بقضية يباشرون التحقيق فيها، مطالبين بالكشف عن الوثائق. هذا الكشف يجب تقديمه دون إبطاء. وأكد على وجوب فهم عبارة "متوقف على إجراء تحقيق استقصائي" على أنها تشمل كلاً من المراحل التالية:

1) المرحلة التي يباشر فريق آيهاث فيها تحقيقاته الاستقصائية؛

2) توصله إلى استنتاجاته، المرحلة التي يصدر فيها قرار بشأن ما إذا كان هناك احتمال بإقامة دعوى، ومن ثم؛

3) المرحلة التي يصبح فيها متوقفاً على تحقيق استقصائي يقوم به مفتش.

إن الأشخاص المطلعين على دعاوى المحكمة العليا التي تمت فيها المطالبة بمعونات في هذه القضايا، والتي تتضمن بطبيعة الحال قضايا وفيات، هؤلاء سيدركون جيداً كيف أن تفاصيل الوقائع كما هي متوفرة في تلك الدعاوى محدودة بالنسبة لكل حالة. بشكل عام فإن مقدار التفاصيل لا يتعدى سرد وقائع وادعاءات في فقرة مؤلفة من سطور قليلة. فريق آيهاث أمامه التزام بإجراء تحقيق استقصائي جنائي حسب الإطار القانوني لقانون القوات المسلحة لعام 2006 ومن أجل أن يقوم بذلك بسرعة وبشكل فعال، فإن كل من يحوز على وثائق تتعلق بالوفاة قيد التحقيق أو يتحكم بها عليه أن يقدم كشفاً كاملاً للوثائق لآيهاث حتى يتمكن من أداء واجباته. حسب علمي، كما ذكرت آنفاً، يقوم فريق آيهاث بتوجيه رسالة إلى أي شركة محاماة مسجلة وتعمل لصالح عائلة أو ضحية وذلك كإجراء روتيني. المطلوب هو الكشف الكامل عن الوثائق. إذا لم تتم الاستجابة لهذا الطلب ولم تقدم الوثائق والمعلومات، ليكشف عنها لاحقاً، فإن آيهاث ومصلحة الإدعاء العام ربما ذهبا إلى التوصل لاستنتاجات في غياب وجود وثائق أساسية بدرجة كبيرة كان يجب توفيرها لهم ومن المحتمل أن تصبح متوفرة لفريق آيهاث كما ترى المحكمة. إن أي إخفاق في الكشف عما هو متوفر في حينه من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تأخير.

وجهة نظري الحالية هي أن الحاجة للكشف الكامل عن الوثائق لا بد أن يكون أمراً متوقعاً على الدوام من جانب المحامين القائمين على هذه القضايا. بالإضافة إلى ذلك أنوي الاستفسار لدى وزارة الدفاع والإدارة القانونية الحكومية ('GLD') عن أفضل عملية يمكن استنباطها لضمان أن الوثائق التي بحوزة

الإدارة القانونية الحكومية في أي دعاوى ذات علاقة بأي قضية من قضايا آيهاث قد تم فرزها والكشف عنها لفريق آيهاث من أجل أن يكون هناك في الواقع نظاماً شاملاً ومتطوراً خاصاً بالكشف عن الوثائق بين الإدارة القانونية الحكومية وفريق آيهاث وبطبيعة الحال، وحسب ما تقتضيه الضرورة، ما يتصل بأي عملية كشف عن وثائق للمفتش تتم بعد ذلك.

لا بد لي من القول إنه ما لم تتم الاستجابة لهذا الأمر والتعامل معه على نحو فعال فسوف تكون هناك مجازفة تؤدي إلى حدوث تأخير في تحقيق المفتش. أدرك أنه ربما تكون هناك حالات سوء فهم حول طبيعة الالتزامات الواجبة الخاصة بالكشف عن المواد لفريق آيهاث وللمفتش. مثلاً، إذا ما كانت هناك إفادة شاهد مع المحامي ويجب كشفها للمفتش. يجب التأكيد على أن عدم توفر موافقة الموكل لا يعتبر مانعاً مقبولاً. في حال وجود أسباب موجبة فيمكن تأكيد ذلك بالطرق المناسبة المعتادة وحينها تتم الموافقة على الاعتراض.

سواء كان هناك إفادات شهود أم لا، فإنني بحاجة للتأكيد على المبدأ القائل بأن طريقة الحصول على أية إفادات، إضافية كانت أم غير إضافية، هي أمر يقرره المفتش حسبما يراه مناسباً. إن مسألة وصول المفتش إلى الشهود لأخذ إفادة شاهد عندما يكون هناك محام مسجل يمثل الشاهد (في دعاوى المحكمة أو غيرها)، هي مسألة لا تخضع لموافقة الشاهد أو المحامين أو كليهما. على هذا الأساس، من المؤمل أن يجرى التحقيق الاستقصائي الذي يقوم به المفتش بتعاون وفهم كاملين من قبل جميع المعنيين وبما يتوافق مع قرارات المفتش المتعلقة بكيفية تطبيق الإجراءات.

لا بد أن أختتم بياني هذا برسالة أوجهها للعائلات والشهود في العراق تتصل بظروف وفاة السيد سالم، ولسوف أقوم بتوجيه الدعوة لهم وأفعل ذلك الآن لاعتبار أن المفتش، وبهذه المناسبة دوري أنا كمفتش، يأمل بتعاونهم جميعاً لضمان أن يكون التحقيق الاستقصائي الذي علي أن أقوم به كاملاً وبأقصى ما يمكن أن يكون عليه من ثقة ودقة.

أنقل الآن إلى تقرير موجز عن التحقيق الاستقصائي الذي أجرته في وفاة السيد سليم. أستطيع أن أقول بأنني اتخذت خطوات للحصول على أدلة من عدة شهود ولقد أحزرت تقدماً جيداً واتجهت مؤخراً إلى النظر في الوسيلة الأفضل للحصول على إفادات من أسرة المتوفي ومن شهود عيان في العراق. هناك تحقيقات ستجرى في العراق من أشخاص غير العائلة وشهود العيان. علي أي حال، يجب أن أقول إنني تلقيت من شركة بيل للمحاماة الأسبوع الماضي نسخاً عن إفادات شهود، مع مستندات قانونية، وذلك من العائلة ومن بعض شهود العيان. هذه الإفادات مؤرخة في شباط 2013 ويشار إلى أنها جزء من ملفات

شكاوي تطالب بتعويض وهي موجودة في المحكمة العليا هنا في لندن. لقد طلبت كشفاً كاملاً لجميع الوثائق، بما في ذلك مرافعات، وإفادات شهود وأوامر قضائية ضمن تلك الدعاوى.

أخيراً، كلمة إلى الأسرة والشهود في العراق.

مجالّي القانوني يلزمني بأن أجعل مجريات التحقيق في متناول عائلة السيد سليم. الالتزام المقابل والمماثل هو أن تتيح العائلة والشهود لي المجال للتواصل معهم. وسوف أقرر أفضل طريقة لتحقيق هذه الأهداف ولا يساورني شك بأنني سأحصل على أفضل تعاون من العائلة والشهود في مسعى مشترك للبحث عن الحقائق والظروف التي أحاطت بوفاة السيد سليم المأساوية. أتطلع لوضع خط لأفضل الخطوات التي أستطيع أن أخرج بها لتسهيل إطلاع العائلة والشهود على سير التحقيق وسأؤافيكم بما يتم إنجازه فيما سبق أن ذكرت حالما يتم البت فيه.

مع جزيل الشكر.

سير جورج نيومن